كلمة ونص

ميشيل خياط

بانتظار الثلوج والأمطار

ساءني منظر _ نهر _بردى وسط العاصمة دمشق، كان مغطى في أماكن كثيرة منه بالنفايات الصلبة، عبوات مياه فارغة، أوراق، أقمشة مهترئة، بقايا خضر وفواكه.

وقرأت في نشرة الأحوال الجوية أن الأمطار ستهطل بعد يومين على الأكثر، فقلت: ستجرف كل شيء وسنرى في الشام نهراً، فبردى هبة المطر وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة التي هطلت بالفعل فإن المشهد لم يتغير كثيراً، ويبدو أنها لم تكن كافية.

ما من شك أن تأخرها ساهم فيما آلت إليه حال بردى، لقد أشار وزير الزراعة إلى أن الأمطار باتت تتأخر، ما أضر بزراعتنا، فكانت تهطل في نهاية أيلول، وها هي حتى ٨ تشرين الثاني لم تأت، لكنه بشر أنها قادمة خلال ت٢ وحتى آذار. وهذا ما حدث في الأيام القليلة الماضية.

زراعتنا هبة المطر. ومياه شربنا أيضاً، وصناعتنا وكثير من مرافق خدماتنا وبالتالي حياتنا كلها لأن الماء حياة. وقد يقال إن التغيرات المناخية هي وراء معاناتنا مع المطر، وهذا صحيح – نسبياً–، ذلك أن جفاف بحيرة مثل المزيريب كان بفعل الحفر الجائر للآبار في حوضها المائي، حفر الإرهابيون الذين سيطروا على المنطقة المحيطة بها لعدة سنوات، مئات الآبار، ما حرم درعا والسويداء من مياهها، وكانت السويداء تعتمد على خط جر مياه الشرب، يأتي إليها من تلك البحيرة.

جف أغلب ينابيعنا وأنهارنا للأسف الشديد، لأننا فشلنا في نقل زراعتنا إلى الري الحديث ولأن الزيادة السكانية الكبيرة تطلبت إنتاجاً زراعياً كثيفاً، ففي مواجهة نظرية التغيرات المناخية، كان المرحوم الدكتور المهندس أكرم الخوري رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة سابقاً، يتحدث عن ازدياد الفصول وبالتالي تغير مواعيد المطر، وما يؤكد صحة هذا الطرح أن مهندسة زراعية سورية أنجزت رسالة دكتوراه حول أمطار بادية _النبك_ في محافظة ريف دمشق، فتبين لها أن كمية الأمطار التي هطلت خلال عشر سنوات من عمر الدراسة، هي ذاتها تقريباً التي هطلت خلال عشر سنوات أخرى أجرت المقارنة معها. وأن سبب –المحل– في تلك البادية، الزيادة الكبيرة في حمولة الرعي فيها.

والصحيح أنه حتى ازدياد الفصول هو بسبب التغيرات المناخية، التي تعد اليوم المصيبة الكبرى المستفحلة عالمياً، وقد عقد من أجلها مؤتمر باريس العالمي في العام ٢٠١٥ بحضور ١٥ ألف عالم و١٩٠ دولة، وأفضى إلى اتفاقية المناخ العالمية التي نصت على تخفيض حرارة الأرض ١.٥ درجة، لحماية الحياة ومقوماتها فيها. وأصبحت الاتفاقية بنكسة كبرى عندما انسحبت أميركا منها في العام ٢٠١٦، كان هذا الانسحاب ضربة كبرى لصندوق عالمي سيختزن ١٠٠ مليار دولار سنوياً للإنفاق على التحول إلى الطاقات المتجددة وتقليص استخدام النفط والفحم الحجري، لخفض انبعاثات غازي الدفيئة: الميتان وثاني أوكسيد الكربون.

نجح العالم في تحدي أميركا وأصر على تنفيذ الاتفاقية فكانت المؤتمرات السنوية لها من بون في ألمانيا إلى شرم الشيخ في مصر في العام الفائت، حيث طرحت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر لغرس ٥٠ مليار شجرة بتمويل سعودي ٢.٥ مليار دولار، وإحياء صندوق المئة مليار دولار.

وفي الثلاثين من هذا الشهر سيعقد في –دبي– بدولة الإمارات العربية المتحدة المؤتمر COP٢٩ وستشارك به سورية – برؤية وأوراق– إذ تم إنجاز تقرير حالة البيئة في سورية، وتم إشهاره في ورشة عمل بحضور رئيس مجلس الوزراء مؤخراً، وتحدث التقرير عن المعاناة السورية مع منخفضات بيئتها، بدءاً من الهواء والمياه مروراً بالتلوث النفطي، وانتهاء بحرائق الغابات والأنقاض.

وفي رأيي أن وفدنا يجب أن يركز على حاجة سورية إلى تشجير ٣٠مليون شجرة سنوياً على الأقل لاستعادة توازنها البيئي، وليس ١.٨ مليون شجرة فقط، ذلك أن الأشجار جاذبة للأمطار وتخفض حرارة المدن ٧درجات، تصون التربة وتنقي الماء وتمتص الغازات السامة وتطلق غاز الحياة الأوكسجين.

مرحى لمؤتمر الأطراف القادم، بعث أهمية البيئة في سورية من جديد، ومن لا يصدق فليراجع ما قيل في ورشة إشهار تقرير حالة البيئة في سورية: إن البيئة السليمة غنى ورفاه وجمال.

قدمنا الشكوى للمحافظ ولكننا لم نحصل على جواب حتى الآن

مشاجرات عند توزيع المازوت الزراعي

طرطوس- هيثم يحيى محمد

صراخ ومشاجرات ومسبات وفوضى تشهدها كل محطة محروقات في طرطوس عندما يرسل لها طلب (صهريج) مازوت لمصلحة العمل الزراعي، حيث إن آلية التوزيع الحالية المقررة مركزياً من الوزارات المعنية في العاصمة آلية سيئة وتؤدي إلى ما يحصل الآن.

«الوطن» تلقت شكوى منتصف الشهر الجاري من عدد من فلاحي محافظة طرطوس أصحاب البيوت المحمية وعدد من الفلاحين المستفيدين من الدعم الحكومي لمادة المازوت شرحوا فيها ما يتعرضون له من عذاب ومعاناة للحصول على مخصصاتهم من مادة المازوت وقالوا: نحن نستلم مادة المازوت لمصلحة عملنا الزراعي عن طريق الوحدات الإرشادية ومنذ فترة بسيطة قامت الحكومة بأتمتة هذه المادة عن طريق البطاقة ومن ثمّ قامت الجهات المعنية بتحديد الكمية المخصصة لكل مزارع وأقرت أن يستلمها من محطات المحروقات ما أدى إلى حصول ازدحام كبير وفوضى عارمة على المحطة التي يرسلون لها طلب المازوت.

وأرسلت لجنة المحروقات طلب مازوت زراعي واحد للمنطقة الممتدة من بانياس حتى الحدود اللبنانية وهذا الطلب وضع في محطة محروقات (الخليج)، وقد وقعت مشكلات نتيجة ذلك ومشاجرات وصراخ بين الفلاحين الذين حضروا لاستلام مخصصاتهم ما أدى إلى الاتصال بالشرطة واستدعائها.

متسائلين... لماذا لم يتم اعتماد مبدأ الرسائل وبحيث لا يذهب المزارع إلى أي محطة محروقات لاستلام مخصصاته إلا إذا وصلته رسالة مثل رسائل البنزين، حيث إن من شأن ذلك منع المشكلات والفوضى والخلافات بين المزارعين الموجودين ومنع المعاناة وهدر الوقت وغير ذلك؟

ولماذا لا يرسلون المازوت الزراعي لجميع المحطات تخفيفاً لمعاناة المزارعين ريثما يتم اعتماد نظام الرسائل؟

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش أكد صحة الشكوى، مشيراً إلى أن سبب المعاناة يعود لعدم وضع آلية مناسبة لتوزيع مادة المازوت الزراعي وفق الكميات التي خصصت للمحافظة، واعتبر أن ما يحصل في محطة المحروقات التي يأتيها طلب مازوت زراعي غير مقبول على الإطلاق حيث تعم الفوضى والصراخ والمشكلات بسبب الازدحام.

وأضاف علوش: تم تخصيص المحافظة بكمية تسعة ملايين ليتر زراعي لهذا الموسم من أصل حاجتها البالغة ٢٧ مليوناً، وحتى الآن لم يتم توزيع سوى ١٦٦ ألف ليتر، وهذا يعني أننا نحتاج لخمسين شهراً لتوزيع المخصصات فهل يعقل ذلك؟ علماً أنه غير متاح للفلاحين أخذ مخصصاتهم إلا خلال هذا الموسم.

وأكد علوش أن الاتحاد رفع كتاباً للجنة المحروقات بالمحافظة وآخر لفرع الحزب وثالث للاتحاد العام للفلاحين حول هذا الواقع المرير واقترح فيها عدة حلول للخروج من الأزمة الخانقة التي يعانيها الفلاحون نتيجة ضياع وقتهم وجهدهم، حيث يترقبون المحطة التي تعطي مازوتاً في منطقتهم ويذهبون ويعودون عدة مرات من دون جدوى نتيجة الازدحام والفوضى و.. إلخ.

وأهم هذه المقترحات زيادة مخصصات المازوت الزراعي للمحافظة بحيث تتوافق مع الاحتياج الفعلي وتكون الزيادة مقسمة شهرياً على مدار العام، والعمل بنظام الرسائل والتوطين داخل المحطات واقتراح التوزيع بموجب جداول حسب الاحتياج الشهري وبما يتناسب مع الكمية المخصصة للمازوت الزراعي شهرياً ويكون التوزيع بالصهاريج إلى الفلاحين وهذه الآلية لاقت استحساناً من الأخوة الفلاحين في السابق إلى حين العمل بنظام الرسائل والتوطين وعدم اقتطاع حاجة المحطة المتنقلة لنقل البضائع من المرفأ من حصة المازوت الزراعي في المحافظة، كما يحصل الآن، حيث لم تتمكن من تحقيق الخطة الشهرية لتوزيع المازوت الزراعي.

وطالب علوش بالأخذ بهذه المقترحات ووضع آلية مريحة يتم من خلالها إيصال مخصصات كل فلاح بيسر وسهولة ومن دون تأخير.

وضعت «الوطن» الشكوى أمام محافظ طرطوس بتاريخ ١٤ الشهر الجاري فوجه مشكوراً الجهات ذات العلاقة بموافاتنا برد وفق ما أبلغنا به المكتب الإعلامي للمحافظة، لكن للأسف رغم مضي أكثر من عشرة أيام لم يأت أي جواب رغم تواصلنا مع المكتب الصحفي وعضو المكتب التنفيذي المختص.

كثرة الاستقالات في الشركة

/٧١/ مليار ليرة ديون للمشاريع المائية على الوزارات

محمود الصالح

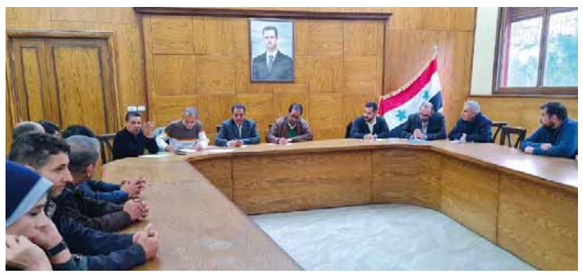

كشف تقرير نقابة عمال استصلاح الأراضي والسدود في الرقة عن وجود أكثر من ٧١ مليار ليرة هي ديون مستحقة للشركة العامة للمشاريع المائية على عدد من الوزارات وإدارات الدولة نتيجة تنفيذ الشركة لمشاريع لهذه الجهات خلال السنوات الماضية.

وتركزت مطالب الطبقة العاملة خلال اعتقاد هيئات اللجان النقابية في الإدارة العامة للشركة العامة للمشاريع المائية بمقرها المؤقت بحلب على المساعدة والمطالبة بالتحصيلات المالية لمصلحة الشركة من بعض الوزارات والجهات العامة ومنها (وزارة الموارد المائية – الإدارة المحلية – الأشغال والإسكان – النفط) مقابل مشاريع منفذة وكشوف قيد الصرف تبلغ قيمتها /٧١/ مليار ليرة سورية تقريباً لتتمكن الشركة من تأمين الأجور والرواتب للعاملين فيها والتعويضات ومستلزمات العمل.

والمطالبة بتأمين محروقات التدفئة ومحروقات آليات مبيت العاملين واعتبار قيمة المحروقات بالسعر المدعوم أسوة ببافي القطاعات مثل الخدمية كالنقل الداخلي وغيرها لتتمكن الشركة من الاستمرارية في تأمين مبيت للعمال والموظفين، علماً أن القيمة المالية للمحروقات تحسب عليها بالسعر الصناعي، وتحسين قيمة اللباس العمالي، علماً أنه يتم استكمال قيمة التعاقد لمنح اللباس العمالي قريباً للعام الجاري، وتحسين قيمة الوجبة الوقائية تماشياً مع الأسعار الحالية.

كما طالب العمال بالموافقة على فتح مركز لعمال الرقة بريف الرقة المحرر التابعين لفرع المنطقة الشرقية للمشاريع المائية، علماً أنه تم تأمين المبنى بريف الرقة المحرر، وتم التأكيد على منح أذن السفر للعاملين لفرع المنطقة الشرقية من عمال الرقة حصراً في دير الزور ومن يتجاوز دوامه /٢٥/ يوماً شهرياً لتخفيف عبء أجور النقل والمواصلات ومصاريف مأكل ومشرب لكون عملهم خارج محافظة الرقة، والحفاظ على الخبرات واستخدام عقود موسمية وتدريبها ومن ثم تقييم عملها لمن يكتسب الخبرة ويتقن العمل وتحويل عقده من موسمي إلى مؤقت لملء الشواغر الكثيرة بسبب كثرة الاستقالات ونهاية الخدمة واستمرارية العمل.

ونتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار طلب العمال تعديل سعر النظارة الطبية من /٢٨/ ألفاً إلى /٨٠/ ألف ل.س وتعديل القيمة المالية لمنح الطبابة من وصفات وغيرها تماشياً مع ارتفاع الأسعار الحالية.

ونتيجة معاناة عدد كبير من عمال فرع الرقة في الشركة تمت المطالبة بضرورة متابعة إجراءات حل مشكلة مشغولية الذمم لعمال فرع المنطقة الشرقية وتحديداً عمال فرع الرقة سابقاً، ونظراً لأن أغلب العاملين في الدولة لا يداومون يوم السبت فقد طالب عمال الشركة بضرورة منح تعويض عن دوامهم يوم السبت كنوع من التعويض عن يوم استراحة هو من حقهم.

شكاوى لعمليات تجميل يندى لها جبين الأطباء

محفوض لـ«الوطن»: توجه نحو تحديد رخصة الأطباء بخمس سنوات والطبيب بحاجة لتجميع نقاط لتجديد ترخيصه

اللاذقية– عبير محمود

حذر نقيب الأطباء في سورية د. غسان فندي من التعديات على طب التجميل سواء بشقه الجلدي أو بالجراحة التجميلية، مشيراً إلى مخاطر التعدي بعمليات التجميل والتسبب بأذيات خطيرة للمواطنين.

وفي كلمة له خلال افتتاح الندوة الفصلية للجمعية العربية السورية لطب الجلد في فندق لامير ا باللاذقية يوم الخميس الماضي، أكد فندي أن وزارة الصحة ونقابة الأطباء تتابعان عمل مراكز التجميل وتم إغلاق عدد كبير منها في عدة محافظات لعدم تحقيقها الشروط المطلوبة ومنها وجود طبيب مختص، وضبط تعديات كبيرة فيها على اختصاص التجميل من خلال قيام غير الأطباء بإجراء الحقن وغيرها من الأمور التجميلية.

وشدد فندي على ضرورة التعاون بين جميع الجهات المعنية وتفعيل ثقافة الشكوى لضبط عمل مراكز التجميل ومنع التعديات، قائلاً: إن هناك شكاوى نتيجة عمليات وأمور تجميلية يندى لها الجبين، وسيتم اتخاذ بعض الإجراءات الصارمة قريباً.

من جهته، أكد رئيس الجمعية العربية السورية لطب الجلد الدكتور سمير محفوض لـ«الوطن»، ضرورة التزام مراكز التجميل بشروط الترخيص وأساسها أن يكون لديها طبيب جلدية أو جراحة تجميلية، وعند مخالفة هذا الشرط ووفق صلاحيات وزارة الصحة يتم إغلاق المركز لعدم تحقيق الشروط التي أنشئ من أجلها المركز.

وأشار إلى أن أي شكوى حول عمل مركز تجميل نتيجة اختلاط أو خطأ طبي تتم محاسبة المركز وإغلاقه وقد تصل إلى القضاء، مشدداً على متابعة عمل المراكز والأطباء غير المؤهلين للعمل.

ولفت محفوض إلى توجه الجهات المعنية نحو تحديد سنوات ترخيص الأطباء وفق الاختصاص لمزاولة المهنة لتصبح كل خمس سنوات كباقي دول العالم وليس ترخيصاً دائماً، بحيث يصبح الطبيب بحاجة إلى جمع نقاط معينة لتجديد الترخيص ومنها تتمثل بحضور المحاضرات والمؤتمرات العالمية ومساهمته بالأبحاث العلمية ويتابع النشاطات والفعاليات العلمية وجميعها لها نقاط معينة تساعد الطبيب في تجديد ترخيص مزاولة المهنة.

واعتبر رئيس جمعية طب الجلد أن هذا الإجراء المرتقب يزيد من اهتمام الطبيب بالعلم ومتابعة الحداثة ومواكبة كل ما هو جديد ضمن اختصاصه، ما يساهم في تحديث معلومات الطبيب من جهة، وفي الحفاظ على مصلحة وصحة المريض من جهة ثانية.

وفيما يخص الجمعية، بيّن محفوض أن عدد الأطباء فيها نحو ألف طبيب منهم أطباء يعملون داخل البلد وآخرون خارجها، مؤكداً التواصل الدائم بينهم عبر منصات التواصل ومناقشة أحدث المستجدات العلمية والطبية والاستفادة من خبراتهم فيما بينهم.

وأوضح محفوض أن الأطباء الذين سافروا ليس بقصد الهجرة وإنما بعقود عمل وذلك بحثاً عن ظروف أفضل كما غيرهم من باقي المهن.